IDB.51/9–PBC.39/9

Distr.: General
2 May 2023
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الحادية والخمسون
فيينا، 3–6 تموز/يوليه 2023

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة التاسعة والثلاثون
فيينا، 15–17 أيار/مايو 2023
البند 10 من جدول الأعمال المؤقت
المرونة في تنفيذ الميزانية لفترة السنتين 2024–2025

المرونة في تنفيذ الميزانية لفترة السنتين 2024–2025

مذكرة من الأمانة

تعرض هذه الوثيقة اقتراحا يقدمه المدير العام بمنحه قدرا من المرونة في تنفيذ الميزانية اعتبارا من فترة السنتين 2024–2025.

أولا– الأساس المنطقي لتوخي المرونة في تنفيذ الميزانية في إطار مجالات النتائج المعتمدة

1– يسلط تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حسابات اليونيدو للسنة المالية 2020، الوارد في الوثيقة IDB.49/3، الضوء على الإطار الجامد لإدارة الميزانية المعمول به في اليونيدو، ويلاحظ أنه يفضي إلى وجود تركيز زائد على تنفيذ الميزانية، مما يحول دون إيجاد فرص لتحسين الكفاءة والبحث عن وفورات. وقد كررت اللجنة الاستشارية للرقابة كذلك هذه التعليقات.

2– ومتابعةً لتنفيذ توصية مراجع الحسابات الخارجي، أجرت الأمانة في عام 2021 دراسة استقصائية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وركزت الدراسة الاستقصائية على متطلبات عرض الميزانية، ونوع الترحيلات المسموح بها في إطار الميزانية، وحدود الترحيلات في الميزانية، وسلطة الموافقة على الترحيلات، وطرائق الموافقة. وقد ردَّت على الاستقصاء 13 مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تمثل 45 في المائة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأكدت 12 من أصل 13 منظمة ردت على الاستقصاء أنها تطبق المرونة في تنفيذ الميزانية. وتتراوح درجة المرونة بين عدم وجود أي حدود، إلى نسبة تتراوح بين 5 و15 في المائة من باب الميزانية المرحَّل منه.

لأغراض الاستدامة، لم تُطبع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

120523 120523 V.23-08247 (A)

3- وفي عام 2022، تسببت الزيادة الهائلة في أسعار الطاقة وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية في نشوء تحديات جديدة أمام عمليات اليونيدو، وهي تحديات يتوقع أن تمتد طوال عام 2023. وفي المتوسط، بلغ مستوى التضخم في الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية في عام 2022 أعلى مستوى له على الإطلاق ليقترب من 10 في المائة، وهو ما يتجاوز بكثير معدل التضخم المعتمد لفترة السنتين 2022-2023، مما يؤثر على التكاليف الحقيقية لليونيدو في عام 2022. ويشكل هذا الوضع عبئا ثقيلا على قاعدة موارد اليونيدو ويستلزم إيجاد وسائل وأدوات مبتكرة وبديلة لتحسين الكفاءة وتحقيق وفورات.

4- وتصنَّف ميزانيتا اليونيدو بحسب مصدر التمويل ومجال النتائج وأوجه الإنفاق الرئيسية. وهذا يؤدي إلى فصل الموارد في فئات مستقلة بشكل صارم يحول دون استخدامها بكفاءة. وسيستمر السعي إلى تحقيق الكفاءة والوفورات في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين، مثل التكاليف المتعلقة بالسفر والاستشارات والرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك تلك المتعلقة بالتكاليف غير المباشرة. وفي الوقت نفسه، أصبحت الأدوات الحالية مستنفدة وتأتي بأدنى العائدات أو لا تأتي بعائدات على الإطلاق. وسمة العناصر المنفصلة التي تتسم بها ميزانيتا اليونيدو تحوِّل ببطء آلية يراد بها التنظيم والتوازن إلى آلية تقييدية.

5- وتعرب أمانة اليونيدو عن تقديرها للتعاون والدعم اللذين أبدتهما الدول الأعضاء خلال المناقشات التي دارت بشأن المرونة في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية أثناء نظره في مسألة توخي المرونة في تنفيذ الميزانية، التي بدأت في عام 2021. وفي الدورة الخمسين لمجلس التنمية الصناعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أبلغ المدير العام، غيرد مولر، الدول الأعضاء في اليونيدو بالطلب الذي يوشك أن يقدمه لمنحه قدرا من المرونة في تنفيذ الميزانية.

6- وفي سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تحتاج اليونيدو إلى أن تتواءم مع الممارسات المعمول بها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى التي تطبق الحكم المتعلق بترحيل الاعتمادات داخل البرامج/الفصول المعتمدة. وسيؤدي ذلك، في جملة أمور، إلى تيسير تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من حيث تفعيل اتفاقات الاعتراف المتبادل المشتركة بين الوكالات.

7- واستنادا إلى الدروس المستفادة من عام 2022، تطلب اليونيدو تعزيز المرونة في الميزانية: أفقيا، مما يسمح بإعادة الاستثمار الفوري لإيرادات دعم البرامج لتغطية النفقات العامة الجديدة، ورأسيا، فيما بين أوجه الإنفاق الرئيسية داخل مجالات النتائج المعتمدة، على السواء، وذلك لمواصلة تنفيذ ميزانيتها القائمة على النتائج واستبانة وتحقيق المزيد من الوفورات وأوجه الكفاءة، من أجل إنجاز المزيد.

8- ومن أجل دعم إصلاح المنظمة وسعيها لتحقيق النتائج، تلتمس اليونيدو قدرا أكبر من المرونة في الميزانية من دولها الأعضاء. وستستمر الجهود المتضافرة في زيادة استرداد تكاليف الدعم المتكبدة من خلال تنفيذ أنشطة التعاون التقني. والمنظمة بحاجة إلى أن تكون قادرة على إعادة استثمار المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والإيرادات الأعلى المحققة من أجل تحقيق "المزيد من الإنجازات بالمزيد من الموارد".

ثانيا- مقترح من المدير العام

9- من أجل مواصلة السير على طريق تنفيذ الميزانية القائمة على النتائج، يقدم المدير العام مقترحين لكي تنظر فيهما الدول الأعضاء وتستعرضهما، بغرض تيسير المرونة في تنفيذ الميزانية: المرونة الأفقية، التي تسمح بإعادة استثمار الإيرادات فورا لتغطية النفقات العامة الجديدة؛ والمرونة الرأسية، فيما بين أوجه الإنفاق الرئيسية، ويطلب تنقيح البندين 4-1 و4-3 من النظام المالي لليونيدو بغية تحقيق المزيد من الوفورات والكفاءات اللازمة لتحقيق المزيد.

10- وإلحاقا بما سبق، وكتدبير لاحتواء التكاليف في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، يطلب المدير العام إلى الدول الأعضاء في اليونيدو أن تأذن بمرونة **رأسية** في تنفيذ الميزانية بنسبة 10 في المائة داخل مجالات النتائج، على أن تُستبعد الأموال المخصصة للبرنامج العادي للتعاون التقني، أي مرونة في ترحيل الاعتمادات بين أوجه الإنفاق الرئيسية الأربعة وهي تكاليف الموظفين، والسفر، وتكاليف التشغيل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمبلغ لا يتجاوز 10 في المائة من البند مصدر الأموال.

11- وقد عُرض طلب المرونة الرأسية لأول مرة للنظر فيه في عام 2021 واجتذب مناقشات مستفيضة في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية، وفي الدورة السابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، وفي الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية. وفي ذلك الوقت، تم التوصل تقريبا إلى توافق في الآراء بشأن استعراض البند 4-3 من النظام المالي، المعروض في صيغة منقحة أدناه:

البند 4-3 الصياغة الحالية	**البند 4-3 الصياغة الجديدة المقترحة للفقرة (ب)**
(أ) لا يجوز ترحيل المصروفات فيما بين الميزانية العادية والميزانية التشغيلية؛	"[...]
(ب) لا يجوز الترحيل فيما بين وجوه الإنفاق الرئيسية في الميزانية العادية، إلا إذا أقر المؤتمر ذلك وفقا للبند 3-11 من هذا النظام؛	(ب) يجوز للمدير العام، في حدود المبالغ التي يقرها المؤتمر العام للميزانية العادية والميزانية التشغيلية، إجراء ترحيلات فيما بين أوجه الإنفاق الرئيسية إلى حد 10 في المائة من مبالغ الميزانية العادية أو التشغيلية المرحَّل منها التي أقرت أصلا. ويتعين على المدير العام أن يبلغ المؤتمر العام كتابة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، وأن يبلغ مجلس التنمية الصناعية، في الدورة التي تلي ذلك الإجراء، بتفاصيل هذه الترحيلات وأسبابها."
(ج) ينحصر حق إجراء ترحيلات فيما بين وجوه الإنفاق الرئيسية للميزانية العادية في المدير العام، الذي يتعين عليه أن يبلغ المجلس عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، ثم يبلغ المؤتمر بذلك في أقرب موعد ممكن، شريطة ألا ترحَّل أية وظيفة فنية إلى برنامج أو برنامج فرعي آخر في فترة السنتين الأولى التي تلي إنشاء هذه الوظيفة.	[...]"

12- وقوبلت الأولويات المواضيعية التي طرحها المدير العام بزيادة قوية في الطلب على خدمات اليونيدو الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بإزالة الكربون من الصناعة والهيدروجين الأخضر، والأمن الغذائي، وخلق فرص العمل، وإضافة القيمة المحلية، وكذلك سلاسل الإمداد المستدامة ومعايير الاستدامة.

13- واستجابة لهذا الطلب، يتمثل الطموح الذي يجسده مقترح البرنامج والميزانيتين للفترة 2024-2025 في زيادة إنجاز أنشطة التعاون التقني بنسبة تصل إلى 25 في المائة خلال فترة السنتين المقبلة. وعليه، من المقدر أن تزيد الميزانية التشغيلية إلى المبلغ الإجمالي البالغ 46 مليون يورو، مما يجسد الزيادة المذكورة أعلاه في الإنجاز بحلول عام 2025 على الأكثر.

14- ولا بد أن تقدم الدول الأعضاء الدعم لتيسير حملة التوسع في الأعمال، وذلك بإنشاء آلية (مرونة أفقية) في إطار النظام المالي للسماح بإعادة الاستثمار الفوري لتكاليف الدعم المستردة الزائدة عن المبلغ المتوقع، بغية تمكين اليونيدو من الاستجابة السريعة.

البند 4-1 الصياغة الحالية	البند 4-1 صياغة جديدة مقترحة لفقرة جديدة (د)
(أ) تمثل موافقة المؤتمر على برنامج العمل والميزانية العادية المقابلة له تفويضا للمدير العام بعقد التزامات وصرف مدفوعات للأغراض الموافق عليها، وفي حدود الاعتمادات المقرة لذلك؛	"[...]
(ب) تمثل موافقة المؤتمر على المقترحات والميزانية التشغيلية المقابلة لها تفويضا للمدير العام بعقد التزامات وصرف مدفوعات لغرض تنفيذ الأنشطة المبينة في الميزانية التشغيلية، وذلك في حدود الموارد المالية المتاحة للميزانية التشغيلية؛	
(ج) ينتظر من المدير العام، في أي وقت، أن يرصد الإيرادات والنفقات المندرجة في إطار الميزانية التشغيلية، وعليه أن يأخذ زمام المبادرة لتخفيض النفقات حالما يتضح أن الإيرادات الفعلية لن تكفي لتغطية حجم الإنفاق المتوقع.	
	(د) يجوز للمدير العام أن يزيد الإنفاق في إطار الميزانية التشغيلية بما يتناسب مع الإيرادات الفعلية المتلقاة."

ثالثا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

15- لعل اللجنة تود أن تقترح على مجلس التنمية الصناعية اعتماد مشروع المقرَّر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علما بالوثيقة IDB.51/9؛

(ب) يوصي المؤتمر العام بالموافقة على التنقيحات المدخلة على البندين 4-1 و4-3 من النظام المالي وفقا للنص المقترح أدناه:

البند 4-1 [التغييرات المقترح إدخالها على الصياغة الحالية بإضافة فقرة جديدة (د)]

[...]

(د) يجوز للمدير العام أن يزيد الإنفاق في إطار الميزانية التشغيلية بما يتناسب مع الإيرادات الفعلية المتلقاة.

البند 4-3 [الصياغة الجديدة المقترحة للفقرة (ب)]

[...]

(ب) يجوز للمدير العام، في حدود المبالغ التي يقرها المؤتمر العام للميزانيتين العادية والتشغيلية، إجراء ترحيلات فيما بين أوجه الإنفاق الرئيسية إلى حد 10 في المائة من مبالغ الميزانية العادية أو التشغيلية المرحَّل منها التي أقرت أصلا. ويتعين على المدير العام أن يبلغ المؤتمر العام كتابة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، وأن يبلغ مجلس التنمية الصناعية، في الدورة التي تلي ذلك الإجراء، بتفاصيل هذه الترحيلات وأسبابها."